# الأمـن الوطنـــي الأردنـي

في بداية الاربعينات وقبل الاستقلال بدأت ملامح مفهوم الأمن الوطني الأردني بالظهور خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، والتي كان من أهمها:

1- المطالبة بزوال الانتداب البريطاني عن الأردن.
2- تشكيل حكومة جديدة عام 1942م برئاسة توفيق أبو الهدى.
3- توقيع معاهدة صداقة وتحالف بين الحكومة الاردنية وبريطانيا.

وقد استمر هذا المفهوم قائماً حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ففي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات شهدت الدولة الأردنية سلسلة من الأحداث المهمة التي كان لها تداعيات مهمة، مثل الازمة الاقتصادية عام 1988م، التي ادت الى انهيار الدينار الاردني، وما تبع ذلك من الدخول في برامج التصحيح الاقتصادي بالشراكة مع المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تنبهت القيادة الأردنية وأحست ببدء رياح التغيير العالمي، وقد ارتأت العودة الى تبني الخيار الديمقراطي عام 1989، ووجهت القيادة جهداً كبيراً للداخل وشرعت باتخاذ عدة خطوات من اهمها:

أ- الانتخابات النيابية عام 1989.
ب- تجميد الاحكام العرفية.
ج- صدور الميثاق الوطني وعدد من القوانين العصرية أهمها قانون الاحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992، قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993، قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، والذي مكن الاردن من الصمود وحيداً في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وخاصة خلال فترة حرب الخليج الثانية وتداعياتها. وبمعنى آخر، أُجبر الاردن للعودة الى ذاته في الوقت المناسب، ليعمل على تحصينها امام التحديات الجسام التي واجهته آنذاك.

## مفهوم الأمن الوطني الاردني

ويقصد بمفهوم الأمن الوطني الأردني سلامة الدولة الأردنية، وصيانة كيانها وشخصيتها الدولية، وحماية مقوماتها الوطنية من كافة اشكال التهديد الداخلي والخارجي، ويهدف ايضاً الى الحرص على شرعية النظام واستمراره وديمومته، من خلال زيادة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات والتحول الديمقراطي، ومحاولة المحافظة على الوحدة الوطنية، ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود، وضمان علاقات دولية تضمن تدفق المساعدات الخارجية والدعم لدور الاردن الخارجي.

## مستويات الأمن الوطني

يكاد يجمع عدد كبير من الباحثين المختصين في شؤون الأمن، على أن هناك ثلاثة مستويات للأمن الوطني، وهي:

**1- مستوى الأمن الوطني:**

هو الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها, للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل, مع مراعاة المتغيرات الاقليمية والدولية.

ويتمحور المستوى الوطني بالأساس على مجموعة الاخطار الداخلية والخارجية التي تهدد او تمس الكيان الداخلي للدولة، وان مصطلح الامن الوطني هو مصطلح سياسي حديث نسبياً ظهر بعد معاهدة وستفاليا 1648، اي بعد ولادة الدولة القومية في القارة الاوروبية، وقد جاء الاستخدام الرسمي لمصطلح الامن الوطني بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947، عندما انشأ الامريكيون هيئة رسمية سميت مجلس الامن الوطني الامريكي، والذي اسند اليه بحث كافة الامور والاحداث التي تمس كيان الامة الامريكية، وتهدد أمنها.

**2- مستوى الأمن الاقليمي:**

لقد ظهر هذا المصطلح في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الاولى، ليعبر عن سياسة او مجموعة من الاجراءات التي تنتهجها مجموعة من الدول، التي تنتمي الى اقليم واحد، وتسعى للتنسيق الكامل فيما بينها في كافة قدراتها وقواها، لتحقيق استقرارها وامنها في محيط الاقليم، والذي عن طريقه يتم ردع كافة التدخلات الاجنبية من خارج الاقليم، والدول المجاورة المهددة له.

ومن هذه التنظيمات التي تعبر عن الامن الاقليمي هو ما ظهر بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، في الدول العربية وسمي بجامعة الدول العربية، والتي انشأتها الدول العربية اعتماداً على القومية العربية، التي تجمع شعوب هذا التنظيم، و تنبع اهمية الامن الاقليمي من التداخل بينه وبين الامن الوطني، بسبب عدم قدرة الدولة على تحقيق امنها في المجال الداخلي دون التعاون مع غيرها من دول الجوار الجغرافي.

**3- مستوى الأمن الدولي:**

هو مجموعة من التدابير التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية، مثل الامم المتحدة، والاتحاد الاوروبي، ورابطة جنوب شرق اسيا وغيرها، لضمان الأمان والسلم المتبادل بين دول العالم، وتشمل هذه التدابير والاعمال العسكرية، والاتفاقات الدبلوماسية مثل المعاهدات والاتفاقيات بكافة انواعها، وظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتبر الامن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الامنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في المجتمع الدولي.

## أبعاد الأمن الوطني الأردني

ويشمل الامن الوطني الاردني ابعاداً متعددة كالبعد العسكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتي تعتبر الأبعاد الرئيسية للأمن الوطني، وهناك أبعاد أخرى لا تقل اهمية عن سابقاتها وهي بديهية او موجودة دائماً ومؤثره خاصةً في الوقت الحالي بعد ان قامت العديد من الحركات والمنظمات بالتستر خلفها، وهي البعد الديني والعقائدي، حيث تعتبر هذه الابعاد دافعاً لحماية الأبعاد الأخرى ووسيلة لمقاومة التهديدات، ويشير البعض إلى العناصر الجغرافية للدولة ايضاً كأحد أبعاد الأمن الوطني وهي بلا شك ذات أثر فعال في تكوين ذلك الأمن من حيث اضفائها القوة أو تسببها في ضعف الأبعاد المكونة للأمن، أما الابعاد الرئيسية للأمن الوطن الأردني فتتمثل بما يلي:

- **البعد العسكري**: وهو البعد الذي يركز على الجانب العسكري للدولة خاصة القوات المسلحة، ودورها في حماية الدولة ضد أي خطر أجنبي مسلح، يهدد كيانها أو حدودها, و يعتبر البعد العسكري أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعليةً ووضوحاً, كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا لأنه يؤدي إلى تهديدات عنيفة قد تؤدي الى انهيار الدولة.
- **البعد الاقتصادي**: يعتبر هذا البعد الركيزة الكبرى لبقية الابعاد للأمن الوطني وله أهمية كبرى خاصة عند الأزمات الاقتصادية، فضعف الدولة الاقتصادي يؤثر سلباً على الجوانب الأخرى للأمن الوطني، كما أن الدولة صاحبة الاقتصاد القوي يكون لها دور ووزن وأهمية داخل النظام الدولي, ويؤدي الى خلق حالة من الاستقرار ودعم عجلة التنمية المنظمة والتي تؤدي الى النهوض بالاقتصاد, و يعد الاقتصاد الاردني من الاقتصادات المحدودة نسبياً بسبب محدودية الموارد واعتماده على الطاقة المستوردة من الخارج و تأثره بالأوضاع الاقليمية والدولية.
- **البعد السياسي**: وهو الحفاظ على الكيان السياسي للدولة من خلال تنمية قدراتها وزيادة قوتها الوطنية، ويرتبط البعد السياسي للأمن الوطني للدولة بمدى تحقيق الديمقراطية فيها، لذلك نلاحظ بأن النظم الديمقراطية تسمح بإنشاء مؤسسات سياسية ذات فعالية وتؤدي الى توسيع حجم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين, وهذا ما يؤدي الى تعزيز الأمن بكافة مستوياته وسد الثغرات التي من الممكن أن تهدده, و يعتمد البعد السياسي لأي دولة على عملية التنشئة السياسية والتي تبدأ مع الفرد منذ ولادته و حتى وفاته, ويشمل مفهوم التنشئة السياسية نظرة الافراد للنظام السياسي الذي يحكمهم بصورة كلية, وكذلك آرائهم ومعتقداتهم, وتوجهاتهم السياسية, ولذلك يجب الاهتمام بهذه العملية ومؤسساتها كونها تعد الضامن لاستقرار النظام السياسي وديمومته.
- **البعد الاجتماعي**: يعني هذا البعد التماسك الاجتماعي داخل الدولة الواحدة مع وجود الاختلافات سواء في الدين، او العرق، او اللغة، وقد يتكون النسيج الاجتماعي داخل الدولة من طوائف وعرقيات لها علاقة مع جهات أخرى خارجية، فتعمل هذه الأقليات على انتهاج أساليب تتعارض مع السياسة الداخلية للنظام السياسي، لذا يعتبر الأمن الاجتماعي من اهم الركائز الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها وأمنها الوطني، كونه يوفر البيئة الأمنة للعمل والبناء لكافة افراد المجتمع، ويوفر اجواء الطمأنينة للجميع مما يشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل.
- **البعد الثقافي:** ويعني الهوية الحضارية التي تصنع خصوصية الذات وتميزها عن غيرها، ويرتبط بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الدولة .

## مرتكزات الأمن الوطني الاردني

يهدف الأمن الوطني الأردني الى حماية الوطن من الأخطار التي تهدده، وردع التهديدات وتحقيق المصالح والأهداف الوطنية. كذلك يعتمد الامن الوطني الاردني اعتمادا كبيرا على منعة المجتمع الاردني، وعلى تعزيز عوامل قوته الذاتية، وضمان أمن الشعب الاردني وحريته. ويشير مفهوم الأمن الوطني الى تأمين سلامة حدود الدولة ومصالحها وقيمها وثقافتها من الاخطار المحدقة بها، وقد تكون هذه الاخطار خارجية آتية من دول الجوار أو الاقليم او الدول الكبرى، ويمكن ان تكون داخلية عن طريق تهديد أمن المواطن في الداخل نتيجة لفقدان أحد مقومات الأمن، والمتمثلة بالقوة العسكرية، او الاقتصادية، او الاستقرار السياسي.
وبناءً على ذلك فأن اهم مرتكزات الأمن الوطني الأردني تتمثل بما يلي:

1- **القومية العربية**: الأمن الوطني الاردني جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلبا وايجابا، مما يجعل صمود الاردن ومنعته صموداً للامة العربية، وهذا نابع من مبادئ الثورة العربية الكبرى الذي يفسر تركيز القيادة الأردنية الهاشمية على التضامن والوفاق العربي، ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الاردن وحماية امنه واستقراره.
2- **الاستقلالية في جميع المجالات**. ينطلق الأردن في علاقاته العربية والدولية من إيمانه بسيادته الوطنية وعدم التدخل في شؤون الغير، وعدم السماح بتدخل الاخرين في شؤونه، كذلك تنطلق السياسة الاردنية في مفهومها للأمن الوطني من ادراكها لمخاطر التجزئة والتبعية وما تؤدي اليه من تهديد للأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي الاردني والعربي، مما يتطلب سياسة وطنية تهدف الى تأكيد وتحصين المجتمع الاردني وتعميق الانتماء الى الوطن، وتربية اجياله على التضحية والايمان بعدالة قضايا الامة المصيرية.
3- **الجاهزية والقدرة على الردع**. يتطلب تحقيق الأمن الوطني الاردني تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة، والعمل على توسيع قاعدتها، وتعزيز قدراتها وتطويرها، و تسليحها بأحدث ما توصلت الية التكنولوجيا الحديثة من معدات واسلحة متطورة، لتكون قادرة على حماية المكتسبات الوطنية, وكذلك القيام بأعمال الردع ضد التهديدات الخارجية.
4- **الديمقراطية المبنية على فهم الحقوق والواجبات:** أحد الأركان المهمة للديمقراطية أن جميع الناس متساوون أمام القانون الذي يضمن حقوق المواطنين ويبين واجباتهم .
5- **الوحدة الوطنية:** وتتمثل في تشكيل نسيج اجتماعي متماسك ومترابط موحد الثقافة، أهم سماته احترام الآخرين ونبذ العنف والعنصرية والطائفية .

## التهديدات الداخلية للأمن الوطني الاردني

فرضت الجغرافيا على الأردن بأن يعيش في منطقة متوسطة بين صراعات دامية غرباً وشرقاً، مما رجح كفة الاهتمام بالجانب الأمني على غيرها من الجوانب والذي اصبح الشغل الشاغل لدى الحكومة والمهتمين بالشأن الأردني لحماية الوطن من هذه التحديات والتهديدات في المنطقة, كما انه لا يقتصر فقط على حماية الدولة اي الامن العسكري, وانما يشمل الأمن الشامل بكافة اشكاله الاقتصادي السياسي الاجتماعي, الغذائي الثقافي المائي والامن الزراعي.

ان التحديات والتهديدات الداخلية للأمن الوطني الاردني لا تقل أهمية عن التحديات والتهديدات الخارجية، ويجب الاهتمام بها والتركيز عليها ودراستها دراسة معمقة ووضع التصورات والحلول لها حتى لا تؤدي الى انهيار النظام السياسي للدولة، ومن هذه التحديات:

**1-التحدي السياسي:**

شكّل التحدي السياسي ركناً أساساً في مسيرة الدولة الأردنية وسعيها المتواصل نحو الرقي والتقدم، إيماناً من قيادتها السياسية منذ التأسيس بأهمية مشاركة كافة مكونات المجتمع وتفاعلها في عملية صنع القرار، باعتبارهم شركاء في تحمل المسؤولية، ورسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات كجزء من الرؤية الاستراتيجية للأمن الوطني المرتكز أساساً على وعي المواطن الأردني الحريص على صون مقدراته والمحافظة على مكتسباته، وقد ساهمت مراحل نشوء ونمو وتطور الدولة في ترسيخ ذلك الوعي.

ان حالة الاستقرار السياسي التي يشهدها الأردن الى حدٍ ما تبدو فريدة من نوعها في ظلّ اشتعال المحيط الإقليمي الملتهب ووسط تحديات داخلية لا يستهان بها، إلا أن هذه الحالة لها ما يبررها في ظل السياسة التي اتبعتها المملكة للحفاظ على كيانها، والتي جعلت من النظام السياسي الأردني نظاماً متميزاً بين النُظم السياسية العربية، ذلك أنه تمكن من الصمود والتطور خلال ما يربو على عقود من الأزمات العربية التي كان الأردن طرفا رئيساً من أطرافها بسبب عوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية فرضت عليه التأثر بهذه الأزمات والتفاعل معها حتى لو لم يكن راغباً في ذلك.

و يمكن تلخيص الأمور التي تمثل تحدياً سياسياً بما يلي:

- **الاستمرار في النهج الديمقراطي والعمل على تنميته:** فالديمقراطية في الأردن تحتاج لبذل المزيد من الجهود لتعزيزها من خلال نشر الوعي السياسي، وإشراك كافة قطاعات المجتمع في عملية صنع القرار والمشاركة السياسية .
- **عزوف الأردنيون عن الانخراط في الحياة السياسية:** ويتمثل ذلك في الانتساب للأحزاب السياسية، وصعوبة فهم المواطنين لمتطلبات الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على أساس احترام القانون واحترام الأغلبية، وتقديم المصلحة العامة على الخاصة .
- **الفساد السياسي**

يأتي الفساد السياسي في الأردن من خلال عدة طرق من اهمها:

أ. استغلال المسؤولين لمناصبهم ونفوذهم السياسي من خلال الثغرات القانونية الموجودة في القانون مع كثرة القوانين المؤقتة.

ب. انعدام الشفافية من خلال حجب المعلومات والوثائق المهمة والتدخلات السياسية الرسمية وتغليب المصالح الشخصية على مصلحة الوطن والمواطن معا.

ت. تراجع منظومة الأخلاق والقيم والمبادئ وعدم التمسك بشريعة السماء وضعف الوازع الديني.

ث. الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها المسؤول وتعيين مسؤولين على مستوى متدني من الكفاءة والأمانة والإخلاص.

ج. ضعف صوت المناداة بالإصلاح السياسي بسبب ضعف المعارضة.

ح. غياب الرقابة الحقيقية المتمثلة في البرلمانات القوية والقضاء المستقل ووجود الهيئات المستقلة لمحاربة الفساد السياسي والمفسدين، وإعطاء المساهمة الواسعة لوسائل الإعلام لتكون رقيبا جزءاً من منظومة محاربة الفساد.

خ. غياب الإصلاح السياسي الدوري حيث لم تكن عملية الإصلاح السياسي دورية لإصلاح مظاهر الفساد ووضع الحد لكل المفسدين .

**2-التحدي والتهديد الأمني**

يشكل التحدي والتهديد الأمني الهاجس الاكبر للدولة الاردنية والذي تسخر كافة إمكانياتها لتأمينه والمحافظة عليه كجوهر أساس في سياستها للمحافظة على الامن والاستقرار، وثابت من ثوابتها الذي تستطيع من خلاله التصدي للتهديدات ومجابهة التحديات كونه يُعد مطلباً وطنياً حيويا تعتمد عليه كافة النشاطات التنموية والاقتصادية وغيرها من المقومات الرئيسية، وهناك العديد من التحديات والتهديدات الأمنية التي يواجهها الأردن والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- ✓ **التطرف والإرهاب:** يهدف الإرهاب إلى النيل من استقرار الأردن وأمنه وإضعافه والتقليل من دوره عربياً ودولياً, وقد عانى الأردن منذ نشأته من الإرهاب بسبب سياساته المعتدلة في المنطقة .
- ✓ **انتشار الأسلحة بين المواطنين:** أصبحت ظاهرة انتشار الأسلحة الفردية في الآونة الأخيرة خاصة بين فئة الشباب وزيادة استخدامهم لها في العديد من المناسبات من الظواهر المقلقة للمجتمع الأردني، حيث أدى استخدامها إلى وقوع العديد من الضحايا والإصابات، إضافة إلى تأزيم المشكلات وزيادة صعوبة حلها، وقد بلغت عدد جرائم إطلاق العيارات النارية المسجلة عام 2020 (2127) حالة تم الابلاغ عنها، كذلك تم ضبط (1881) قطعة سلاح في نفس العام.
- ✓ **الحدود الاردنية مع الدول المجاورة**

تواجه الحدود الاردنية مع الدول المجاورة العديد من مصادر التهديد والتحدي للأمن الوطني الأردني وأهمها ما يلي:

- محاولات التسلل وتهريب الاسلحة التي تقوم بها بعض التنظيمات المتطرفة ومنها تنظيم القاعدة من اجل القيام بإعمال تخريبية داخل الأردن.
- التسلل بقصد القيام بعمليات تخريبية سواء كانت داخل الأردن أو اتخاذ الأردن قاعدة انطلاق لتنفيذ عمليات تخريبية ضد أهداف في دول مجاوره كإسرائيل ومصر والسعودية.
- التسلل بقصد تهريب المخدرات من اجل ترويجها داخل المجتمع الاردني أو تهريبها إلى الدول المجاورة.

**3- التحدي الاقتصادي**

يعتبر التحدي الرئيس للدولة الأردنية، وهو الأمر الذي أكده جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حينما قال: ***" وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وهو التحدي الوطني الرئيس والهاجس الأكبر"*** (خطاب العرش السامي، 2015).

يواجه الأردن كغيره من الدول النامية تحديات اقتصادية كثيرة، ومن أبرز التحديات الاقتصادية :

أ- قلة الموارد الطبيعية .

ب- ضعف الناتج المحلي .

ج- تدني مستوى دخل الفرد الذي تزامن مع الارتفاع المتوالي على أسعار السلع والمنتجات الاساسية.

د- المديونية .

**4- التحديات الاجتماعية**

إن الانتماء للدولة بكل مكوناتها، والشعور بالمواطنة الحقيقية هما جزء من منظومة القيم الاجتماعية التي لا بد من العمل عليها من المؤسسات القائمة على ذلك. ان الفقر والبطالة من اسوأ التحديات التي تواجه المجتمعات، حيث تؤدي الى انهيار الطبقة الوسطى في المجتمع وحدوث تشويهات كبيرة في تركيز الثروة وتوزيع مكتسبات التنمية ونمو الاستياء العام والميل نحو العنف وتزايد الجريمة وفقدان حالة الامن والاستقرار والتحول باتجاه التطرف الفكري والديني والانحلال الاجتماعي والانحراف القيمي والأخلاقي.

ومن أهم التحديات الاجتماعية:

أ- **البطالة**: يبلغ معدل البطالة في الأردن لغاية النصف الأول من عام 2021 م حوالي 25%، ويتضح بأن معدلات البطالة الأعلى هي بين الشباب ويعود ذلك الى ارتفاع نسب الخريجين، من ذوي الشهادات الجامعية و المتوسطةّ وانعكاس الأوضاع الاقتصادية بشكل أكثر حدة و سلبية على متوسط دخل الأسرة، وارتفاع حدتها لدى ذوي الدخل المتوسط وتحت خط الفقر، ووجود مشكلة حقيقية في الانتقال من المؤسسات التعليمية بعد اتمام الدراسة الى مواقع العمل، وهي فترة تستغرق معدل عامين لغالبية الخريجين، والسبب في ذلك يعود لعدم موائمة مخرجات النظام التعليمي لحاجات سوق العمل وعدم ربط السياسات الاقتصادية بالسياسات التعليمية الأمر الذي يحتاج الى تخطيط طويل الامد.

**ب- الفقر**: يعتبر الفقر من اهم المشاكل التي تواجه المجتمع الاردني والذي يؤثر سلباً على الامن الوطني الاردني، حيث ارتفعت معدلات الفقر من 14.4% في عام 2010 إلى حوالي 15,7 % لعام 2020 حسب تقديرات البنك الدولي.

ج- **المحسوبية والواسطة** من أهم الظواهر التي تنخر في بنية المجتمع الاردني وهما سبيلان لاغتصاب الحقوق، وإعطاء من لا يستحق حق من يستحق، الأمر الذي جعل المحسوبية والواسطة أكبر المشكلات التي يواجهها الأردن، والتي لها دور واضح في الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ أنها تقضي على العدالة الاجتماعية وتذهب بها بعيدًا عن الممارسة، وتعتبر الواسطة والمحسوبية من أخطر وأسوأ أنواع الفساد، كونه غير مرئي وغير ملموس، ومن الصعب اثباته بأدلة، حتى أنها تعتبر من مصادر تهديد الأمن الوطني الأردني.

**د- الزيادة المضطردة في عدد السكان:** بلغ عدد سكان المملكة حتى شهر تموز 2021 حوالي 10,953,026 مليون نسمة، حيث تضاعف عدد السكان في المملكة حوالي 10 مرات منذ منتصف القرن الماضي، وقد أسهمت الهجرة الوافدة ومستويات الإنجاب وغيرها من العوامل بتلك الزيادة .

**هـ- حوادث السير:** تشكل حوادث السير تحدياً وطنياً بالنظر لارتفاع معدلاتها وتداعيات نتائجها على الأمن الوطني .

**و- العنف المجتمعي** هناك بعض السلوكيات التي انتشرت في المجتمع الأردني، وأخذت تظهر من وقت لآخر بمظاهر من عدوانية وهمجية وتخريب وتهديد ومشاجرات وكثرة اعتصامات وإغلاق للطرق العامة، تشكل تحدى داخلي كبير للدولة، ومنذ انطلاق الربيع العربي شهد الأردن حالات متعددة من العنف مثل العنف ذو الطابع العشائري، والعنف الجامعي، والعنف ضد المؤسسات والموظف العام، والعنف الأسري، والمشاجرات، والعنف في الملاعب إلى غير ذلك، وتقف وراء حالات العنف هذه ظروف وأسباب اجتماعية واقتصادية، وإدارية وقانونية، وأسباب متعلقة بالتكنولوجيا والإعلام، وأخرى متعلقة بظروف سياسية أو مواقف واتجاهات شخصية.

ز- **المخدرات** تعتبر ظاهرة المخدرات إحدى أهم التحديات للأمن المجتمعي بشكل خاص والأمن الوطني بشكل عام، حيث تحشد الدول لمواجهتها إمكانياتها الكبيرة من أجل حماية شعوبها من مخاطر هذه الآفة وتأثيراتها المهلكة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتي تؤدي إلى انتشار الجريمة والانحلال الأخلاقي. وتكمن خطورة المخدرات كتحدي اجتماعي بأن الأردن يقع ضمن حلقات الوصل في سلسلة دول الممر التي تستهدفها عصابات التهريب في طريقها لتهريب شحنات المخدرات، وكانت ظاهرة الترويج ومؤشرات التعاطي في الأردن قد برزت في النصف الثاني من عقد التسعينات.

### 5. التحديات الثقافية والفكرية

ان الناظر في واقع الأنماط الثقافية والقيم الاجتماعية التي تسود المجتمع الأردني يجد هنا ثقافات أخذت تتأصل وتمتد لها جذور كثقافة الاستبداد وثقافة الفساد والتطرف وثقافة العنف والتفكير بالمؤامرة وثقافة التبعية وثقافة الفرقة والقبول بالتجزئة، وفي المقابل غابت ثقافات أخرى عن الساحة ومثل هذه الثقافات، ثقافة المساواة وثقافة المساءلة وثقافة الاعتدال وثقافة التعايش والسلم الاهلي، وثقافة التنافس الشريف وثقافة الشفافية في القول والفعل وثقافة الوحدة.

تتلخص اهم التحديات الثقافية والفكرية التي تواجه المجتمع الأردني بما يلي:

أ- ثورة التكنولوجيا وأثرها المباشر على وسائل الاعلام المتمثلة بالشبكة العنكبوتية والقنوات الفضائية التي تروج للثقافة الغربية، وتدعو إلى أنماط جديدة للحياة، وزرع القيم والأفكار الغربية في المجتمع الاردني.

ب. الدعوة لحرية التعبير المطلقة التي تؤدّي في بعض الأحيان إلى الاخلال بالوحدة الوطنية وقتل الشخصية، وخير مثال على ذلك بعض الكتابات والرسومات التي تجاوزت جميع الخطوط.

ج. تهديد الّلغة العربية من خلال التركيز على استخدام الّلغة الإنجليزية في القطاع الخاص والجامعات، والمعاهد، والمدارس.

د. الاختراق الثقافي ومحاولة الاساءة لمعالم الدين الاسلامي من خلال بث الشبهات، وإشاعة الأنماط السلوكية والمفاهيم الغريبة على ثقافتنا.

هـ. ضعف المشاركة الأردنية في الحصيلة الثقافية العربية .

و. ضعف القيم الروحية والأخلاقية، إذ تعد القيم الروحية والأخلاقية الأساس في الثقافة العربية والإسلامية، وأبرز هذه القيم تكريم الإنسان، والعدل، ورفض الظلم، واحترام الأسرة، والتكافل الاجتماعي.
ح. ضعف دور العشيرة والأسرة في بناء الفرد والمواطن الصالح، وضعف مساهمتها في التنشئة الاجتماعية والسياسية .
ط. تراجع مستوى مخرجات التعليم بمستوييه، الإلزامي المدرسي والعالي الجامعي .
ي. انتشار الجريمة بصور وأشكال متعددة ومتنوعة فمن الجريمة الأخلاقية إلى الجريمة البدنية الى الجريمة الالكترونية، وهذه أصبحت جزءاً من واقع الحياة اليومية في المجتمع الاردني خصوصا والعربي عموما، ويعود ذلك إلى التقليد والمحاكاة وما يبث عبر الآلة الإعلامية الغربية التي تنشر ثقافة الجريمة والعنف بهدف الربح المادي والغزو الفكري.

## أثار الإرهاب على الأمن الوطني

هناك العديد من الآثار السلبية التي يشكلها الارهاب على الأمن والاستقرار، ويخلق حالة من الذعر والإحباط، ومن أهم أثاره ما يلي:
أ. **الآثار الاجتماعية**. يؤدي الارهاب الى زعزعة الاستقرار، ويخلق حالة من عدم الشعور بالأمن للمواطنين، ويؤدي الى انتشار ظاهرة الخوف من الإرهاب في المجتمع والتي ينتج عنها التأثير على كفاءة العمل اليدوي اليومي والفكري معاً، ويقلّل الإنتاج، ويمنع التركيز الذهني، إضافة إلى الاضطراب الفسيولوجي الذي يمكن أن يؤدّي إلى الأمراض الجسميّة وانخفاض الروح المعنويّة لدى المواطنين، وتفاعلهما معاً يؤديّان إلى الخسارة الكبيرة للوطن، ومن هنا جاءت ضرورة مكافحة الإرهاب بشتى الوسائل مما يتطلب بذل المزيد من الجهد للأجهزة الأمنية لمجابهته.
ب. **الآثار الامنية**. يؤدي الارهاب الى ترويج الافكار والشائعات المتطرفة والتي تؤثر بشكل رئيسي على الروح المعنوية لفئة الشباب، مما يتسبب في حدوث فوضى تهدد الاوضاع الامنية الداخلية، كما أن للإرهاب انعكاسات خطيرة على الافراد من خلال استهدافهم والاعتداء على اعراضهم و اموالهم, كذلك يؤدي الارهاب الى توفير المناخ الملائم لارتكاب الجرائم وانتشارها والذي يؤدي بدوره الى زيادة العبء على الاجهزة الامنية, وفرض أعباء جديدة عليها، لذلك يعتبر الارهاب من أخطر الظواهر تهديداً للأمن الوطني والاستقرار.
جـ. **الأثار الاقتصادية**. يؤدي الارهاب الى سيادة حالة من التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين وهروب رؤوس الأموال وتردي القطاع السياحي الذي يعتمد بالدرجة الاولى على الامن والاستقرار، كذلك يؤدي الارهاب الى الزيادة في ميزان المدفوعات بسبب صرف مبالغ كبيرة على التصدي للعمليات الارهابية وشن الحرب ضد الإرهاب، عوضاً عن صرفها نحو دعم العملية التنموية، كذلك يؤدي الارهاب الى تشويه صورة الاردن وجعلها من الدول التي يكثر الحديث فيها عن العنف والإرهاب، حيث تتأثر حركة الملاحة الجوية من معظم الدول، ويتناقص عدد السياح، ويتم إدراجه على سلّم التصنيفات الدولية على أنه بلد مخاطر، وتجتهد الدول المدافعة ظاهريا عن حقوق الإنسان والحريات بتحذير رعاياها من احتمالات عمليات إرهابية، وهذا بدوره من الامور الهامة التي تساعد على تقويض النشاط الاقتصادي والتنموي.

## التحديات والتهديدات الخارجية للأمن الوطني الاردني

يعد الاردن محور الجغرافيا السياسية في منطقة الشرق الأوسط، شأنه شأن بعض دول المنطقة، حيث تأثر على الدوام بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية، فضلا عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية، وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعياً وسياسياً. كما شكلت المشاريع الصهيونية ومخاطرها واستمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحديا كبيرا أمام الدولة الاردنية كونه يعتبر جوهر الصراع في المنطقة، كذلك التطورات الاقليمية في العراق وسوريا التي فرضت ايضاً عليه تحديات وتهديدات خارجية بأشكال مختلفة.

**1- التحدي وتهديد الكيان الإسرائيلي**

بتاريخ 24 تشرين الاول 1994 وقعت إسرائيل والأردن معاهدة سلام بين البلدين، حيث رسمت هذه المعاهدة العلاقات بين البلدين وتناولت النزاعات الحدودية بينهما، ونظراً للظروف الصعبة التي كان يمر بها الأردن من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية كان عقد معاهدة السلام مع إسرائيل خياراً استراتيجياً لضمان عدم خسارة مزيد من أراضي المملكة، وقد كان من أهم بنود المعاهدة ما يلي:

أ. تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء.

ب. حرية الملاحة لسفن الدولتين.

ج. حياد الاردن عن الصراع مع اسرائيل.

لقد تبنت إسرائيل منذ قيامها سياسة استراتيجية عسكرية بحسب عقيدتها العسكرية التي تعتمد على مفاهيم ومرتكزات ثابتة تهدف إلى المحافظة على أمنها بواسطة امتلاك قوة عسكرية متفوقة وهي استراتيجية ثابتة في جوهرها ولكنها عدوانية في وسائلها وغاياتها التوسعية, كذلك تسعى اسرائيل جاهده للمحافظة على تفوقها العسكري في إقليم الشرق الأوسط، مما أدى إلى خلل في التوازن الاستراتيجي في الإقليم, كذلك زادت اسرائيل من نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية والذي تعتبره إسرائيل بالنمو الطبيعي بهدف تقويض فرص إقامة الدولة الفلسطينية .

ان ما يسبب القلق والخوف لدى الأردنيين هو قيام دولة الكيان الصهيوني بإثارة الاشاعات والافكار التي تنادي بأبعاد الفلسطينيين وتفريغ ارضهم من سكانها وقطع صلاتهم بها، لتحقيق ما يسمى بيهودية الدولة، الامر الذي يتطلب جعل فلسطين وطنا لليهود أنفسهم لا يشاركهم أحد في الاقامة فيها، وان مقولة الوطن البديل تعتبر من أخطر مصادر التهديد للأمن الوطني الأردني.

يشمل التحدي وتهديد الكيان الاسرائيلي للأمن الوطني الاردني الاشكال التالية وبدرجات متفاوتة:

**أ. التحدي السياسي.**

- عدم قدرة اسرائيل التقيد ببنود معاهدة السلام الموقعة مع الاردن خاصةً المادة السادسة من المعاهدة, بسبب تغير المناخ ونقص المياه وحدوث جفاف وزيادة موجة التصحر في الشرق الأوسط، مما سينتج عنه عدم استقرار دول كثيرة في الإقليم ويزيد من موجات هجرة السكان حول الشرق الأوسط, وفي ظل هذه الظروف ربما تواجه إسرائيل طلبا متزايداً لاستضافة اللاجئين، ونقل المياه للدول المجاورة, ومن ثم في مثل هذه الظروف فإن إسرائيل سيكون من الصعب أمامها الاستمرار في الالتزام بتعهداتها المائية في الاتفاقيات المائية الموقعة مع الأردن .

- التهديدات المستمرة بالتلميح أو التصريح التي تصدر عن جمعيات ومؤسسات رسمية وغير رسمية، وكذلك أعضاء في الكنيست الاسرائيلي للدعوة الى حل القضية الفلسطينية على حساب الاردن.
- الممارسات الاسرائيلية في القدس ومحاولة اسرائيل طمس معالم المدينة المقدسة العربية والاسلامية، وخرق الاتفاق الاردني الاسرائيلي بشأن المقدسات.
- الرفض الاسرائيلي المطلق لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذا بدوره يشكل خللاً ديمغرافياً في المجتمع الاردني واعباءً اقتصادية وامنية واجتماعية على الامن الوطني الاردني.

ب. **التحدي الاقتصادي**:

بحكم موقعه الجغرافي من إسرائيل يتأثر الأردن بشكل مباشر بالإجراءات الاقتصادية التي تحاول إسرائيل فرضها عليه وتتمثل فيما يلي:

- يؤدي تعثر عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين ومماطلة الحكومة الإسرائيلية الحالية في المضي قدما فيها إلى تعثر المشاريع الاقتصادية المنوي إقامتها في منطقة البحر الميت ووادي عربة بين الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

- إدخال البضائع الإسرائيلية مباشرة للسوق الأردني ومنافسة الصناعات الأردنية ينعكس سلباً على قطاع الصناعة الأردني.

- بسبب الاجراءات الضريبية التي تفرضها اسرائيل على بعض البضائع الاردنية المصدرة الى اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وبواقع 8 بالمائة، بلغت قيمة الصادرات الاردنية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام 2014 حوالي 80 مليون دينار فقط ويعتبر هذا مبلغاً متواضعاً بالنسبة للبلدين.

جـ. **التحدي العسكري والأمني**:

- إسرائيل هي احدى الدول المتفوقة عسكرياً على مستوى العالم، وهي تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط بما تملكه من تكنولوجيا متقدمة، واعتمادها على التكنولوجيا المستوردة من الولايات المتحدة بشكل أساسي في سلاح الجو مثل منظومة طائرات F15 و16F وF35 والطائرة العمودية الهجومية الافضل في العالم UH64 الأباتشي.

- تتفوق إسرائيل عسكرياً على دول المنطقة من حيث امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، وقدراتها الجوية والصاروخية، وأجهزتها الاستخبارية المتطورة وتسليحها المتقدم.

**2- مهددات التغيير في الوطن العربي:** أو ما يطلق عليه بـ **"الربيع العربي"**، حيث بدأت الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وساهمت الاحتجاجات في إحداث تحولات سياسية واجتماعية، ففي عام 2011 وعلى أثر الحرب الاهلية السورية استقبل الاردن اعداداً هائلة من اللاجئين الذين فروا من المعارك الدائرة على الارض السورية، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن حوالي (657.195) لاجئ، أي ما يعادل نحو 10% من تعداد سكان الأردن ويعيش 18% منهم في مخيمات مخصصة لهم، والباقي موزعين على المدن والمناطق الريفية في جميع أنحاء المملكة.

## الاجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لمواجهة التحديات والتهديدات السياسية

تمثلت هذه الاجراءات بمراحل متعددة والتي يمكن ان نطلق عليها عملية الاصلاح السياسي والتي كان من أبرزها ما يلي:

**المرحلة الاولى**:

بدأت هذه المرحلة في شهر ايار 1946 بإعلان استقلال المملكة واستمرت لغاية ايلول 1952، حيث صدر الدستور الاردني الاول عام 1947 والذي نص على اقامة برلمان يتكون من مجلسين وصدر في نفس العام قانون رقم 9 لسنة 1947 المسمى بقانون الانتخاب لمجلس النواب، وصدر قانون الانتخاب المؤقت رقم 55 لعام 1947.

**المرحلة الثانية:**

وهي الفترة الممتدة من ايلول 1952 ولغاية شباط 1999 اي فترة تولي المغفور له الملك الحسين بن طلال، واهم ما تميزت به هذه الفترة صدور الدستور الاردني لعام 1952, وصدور عدد من القوانين الانتخابية، وتم انشاء المجلس الوطني الاستشاري، واقرار العديد من المشاريع الناظمة للحياة الديمقراطية، وهذه الفترة كسابقتها خارج مرحلة الدراسة ولن يتم التركيز عليها.

**المرحلة الثالثة:**

وهي الفترة الممتدة من شهر شباط 1999 وحتى شهر نيسان 2011، حيث تولى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين دفة الحكم في البلاد في بداية هذه المرحلة ولغاية الان، لذا عملت الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال هذه المرحلة على إصدار عدد من التشريعات التي تلائم تلك التطورات التي مر بها المجتمع الأردني، وهي كما يلي:

1- إصدار قانون الانتخاب المؤقت رقم (34 لسنة 2001) ومن أبرز ملامحه تقسيم المملكة الى 45 دائرة انتخابية وزيادة عدد مقاعد مجلس النواب من 80 الى 110, حيث خصص للمرأة (كوتا نسائية) من 6 مقاعد لضمان وصولها للبرلمان، وأصبح مجلس النواب يتكون من (110) أعضاء منتخبين.
2- انشاء وزارة التنمية السياسية في عام 2003 والتي تعنى برسم السياسات التي تساهم بتوسيع مشاركة المواطنين في العمل السياسي وترسيخ قيم الديمقراطية في الاردن.
3- قانون اشهار الذمة المالية رقم 54 لعام 2006. أبرز ما جاء في هذا القانون هو اخضاع رئيس مجلسي الاعيان والنواب واعضاء المجلسين ورئيس الوزراء والوزراء وكل من يعين بإرادة ملكية بتقديم اقرار عن ذمته المالية وذمة زوجه واولاده القصر خلال مدة اقصاها ثلاثة أشهر من ممارسته الوظيفة.
**4-** هيئة مكافحة الفساد**:** انشأت بموجب قانون رقم 62 لسنة 2006 ومهمتها وضع وتنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه والكشف عن مواطن الفساد بجميع اشكاله.

5- إصدار قانون الأحزاب السياسية لعام (2007) حيث اعتبر معدلاً لقانون الاحزاب السياسية لعام 1992 ومن اهم هذه التعديلات ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين عن 500 عضو وان يكون مقر اقامتهم في خمس محافظات، وشملت التعديلات على عدم المساس بحقوق المواطنين بسبب انتماءاتهم الحزبية.

**المرحلة الرابعة:**

وهي فترة الإصلاح السياسي في الأردن خلال المرحلة الراهنة الممتدة من نيسان (2011) صعوداً وحتى الوقت الراهن، وهي فترة استثنائية وفارقة في حياة شعوب عدد من دول المنطقة العربية التي شهدت اندلاع ثورات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا لذا جاءت مبادرة الملك عبد الله الثاني التي أعلنها في نيسان (2011) بتشكيل لجنة ملكية برئاسة احمد اللوزي تكلف بمراجعة نصوص الدستور الأردني، ومن اهم ملامح هذه المرحلة:

**ا- التعديلات الدستورية لعام 2011**: وتضمنت تعديل 45 مادة ووضع 15 مادة جديدة وإلغاء العديد من المواد، وتتعلق التعديلات بشكل أساسي بتعزيز صلاحيات السلطة التشريعية وتحصين مجلس النواب من الحل، والنص على إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات وأن يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلس النواب أمام القضاء العادي. كما نصت على إنشاء محكمة دستورية حتى تكون هذه المحكمة الميزان العادل لإصدار قوانين دستورية نابضة بالعدل والمساواة. وإلغاء المجلس العالي لتفسير الدستور ومحاكمة الوزراء أمام القضاء العادي ومواد أخرى اعتبرت بمثابة العودة لدستور 1952 بنسبة كبيرة.

**ب- انشاء الهيئة المستقلة للانتخابات.** تم تأسيس الهيئة المستقلة للانتخاب بموجب القانون رقم (11) لعام2012، وهي هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، مهمتها الاشراف على العملية الانتخابية النيابية وادارتها في كل مراحلها، وعلى أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء، وعلى الهيئة ان تتخذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من إدارة وتنفيذ انتخابات نزيهة، حيادية وشفافة تستند على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون.

**ج- منظومة النزاهة الوطنية:** شكلت في عام 2012 لجنة لتعزيز منظومة النزاهة بناءً على اوامر ملكية يرتكز عملها على ما يلي:

1. ضمان ادارة المال العام ومنع الهدر فيها.
2. تعزيز اجراءات الشفافية والمسائلة في القطاع العام.
3. تمكين اجهزة الرقابة وتعزيز قدراتها المؤسسية في مكافحة الفساد.
4. تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.
5. تطوير الاسس التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

**د- المحكمة الدستورية:** انشئت هذه المحكمة بموجب قانون رقم 15 لسنة 2012 وهي هيئة قضائية مستقلة بذاتها تختص بالرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة وكذلك تفسير نصوص الدستور.

**هـ- التعديلات الدستورية لعام 2014:** تم تعديل المادة 127 من الدستور حيث اعطت الحق للملك بتعين رئيس هيئة الاركان المشتركة ومدير المخابرات العامة دون الحاجة لتنسيق رئيس الوزراء.

**و- قانون اللامركزية 2014-2015:** يهدف هذا القانون الى اشراك المواطنين في القرار التنموي والخدمي في محافظاتهم وتسريع اقرار المشاريع والخطط التنموية، وتحقيق قدرا كبيرا من العدالة بين المحافظات والحد من المحسوبيات في تنفيذ المشاريع التنموية، وهذا بدوره يعطي الحكومة التفرغ للاهتمام بالقضايا الوطنية الاكبر. وتهدف اللامركزية ايضا إلى تخفيف الضغط على الحكومة المركزية في العاصمة عن طريق نقل صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات لتقدير احتياجاتها السنوية، والعمل على اقرار المشاريع التنموية والخدمية بما يساهم في إيجاد فرص عمل لأبناء المحافظات.

**ز- التعديلات الدستورية لعام 2016:** ومن اهمها اعطاء الملك صلاحيات تعيين ولي العهد ونائب الملك والأعيان وأعضاء المحكمة الدستورية ومدير الدرك وإلغاء اشتراط عدم ازدواجية الجنسية لمتقلدي الوزارة والنيابة والعينية كذلك تم رفع مدة ولاية رئيس مجلس النواب من سنة إلى سنتين شمسيتين.

وضعت الحكومة منظومة إجراءات مختلفة لمواجهة التحديات والتهديدات الامنية، اتخذ الأردن إجراءات على ثلاثة مستويات وكما يلي:

**التشريعات الوطنية:**

قامت الحكومة الأردنية خلال عام 2001 بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني، حيث فرضت بموجبه عقوبات مشددة على أي فعل أو عمل يعد في نظر القانون من الأعمال الإرهابية واشتمل هذا القانون أيضاً على نصوص تجرم وتعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات ومجموعات بقصد إجرامي أو إرهابي .و خلال العام 2006 تم إقرار قانون منع الإرهاب رقم (55) لسنة (2006) ، والذي لا يتعارض مع أية قوانين أو تشريعات أردنية بل يكمّل بعض القصور في التشريعات العاملة وتعاطيها بالقضايا المرتبطة بالإعداد والتمويل للأعمال الإرهابية, وهذا القانون وقائي احترازي ولا يعيق بأي شكل من الأشكال واقع الحريات العامة في الأردن.

أصبح الاردن عضواً في اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمنع تمويل الإرهاب والمعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب، وتم إصدار قانون مكافحة غسل الأموال في العام 2007، وفي العام 2008 أصدر البنك المركزي الأردني التعميم رقم 42 استناداً إلى قانون مكافحة غسل الأموال "أي فائدة تدفع إلى الجهة المصدرة للأموال الإلكترونية لا ينبغي أن توضع في الحساب المنفصل المحجوز للعملاء".

**الإجراءات التنفيذية:**

في الجانب الأمني عمد الأردن الى تطوير أدواته في مكافحة الإرهاب، ولديه أجهزة أمنية قادرة على مكافحته والتصدي له من خلال تعاون الاردن اقوى الاجهزة الاستخباراتية العالمية، ومع الدول المجاورة

وجهاز الانتربول لتبادل المعلومات بما يخدم مكافحة الإرهاب وعلى قاعدة المصالح المشتركة. كما أسهم الاردن في صياغة العديد من الاتفاقيات على المستويين العربي والدولي، للتنبيه من مخاطر الارهاب والدعوة لمكافحته. كذلك قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالتدقيق على إجراءات حصول بعض الجمعيات على تمويل أجنبي، حيث ينص قانون الجمعيات الحالي على أنه "إذا رغبت جمعية في الحصول على تبرع أو تمويل من شخص غير أردني، فعليها إشعار مجلس الوزراء بذلك، على أن تبين فيه مصدر التبرع أو التمويل ومقداره وطريقة استلامه، والغاية التي سينفق عليها، وأي شروط خاصة به، وعمدت مديرية الجمعيات في الوزارة الى القيام بهذا التدقيق للتأكد إن كان التمويل ضمن الضوابط القانونية النافذة ام لا.

ومن ضمن الاجراءات التنفيذية أعدت وزارة الأوقاف خطة لمحاربة الفكر المتطرف، حيث تم تشكيل لجنة خاصة لتفعيل دور الدعوة والإرشاد وبيان صورة الإسلام الحقيقية لدحض الأفكار التي تتداولها تنظيمات أو بعض الأشخاص وتعمل على تشويه صورة الإسلام, وتهدف الخطة إلى إنشاء حصانة داخل المجتمع أمام هذا الفكر المتطرف ليسمع المواطن الخطاب الإسلامي المعتدل المستنير المتوازن الذي يعبر عن حقيقة الإسلام, كذلك تم اصدار رسالة عمان في 11/9/ 2004م كبيان مفصّل أصدره جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، والتي تبين حقيقة الإسلام وما هو الإسلام الحقيقي، وتنقية مما علق به من مغالطات، والأعمال التي تمثّله وتلك التي لا تمثّله. وكان هدفها أن توضح للعالم الحديث الطبيعة الحقيقية للإسلام وطبيعة الإسلام الحقيقي.

**مواجهة التحديات الاقتصادية.** اتخذت الحكومات الاردنية المتعاقبة اجراءات عدة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتي تعتبر الابرز ضمن تحديات الامن الوطني الاردني، حيث تم اتخاذ الاجراءات التالية لمواجهة هذا التحديات:

1- إقامة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عام 2001 وإعلانها منطقة حرة، حيث تم إنشاؤها ضمن استراتيجية لتصبح منطقة تنموية مختلفة الأنشطة الاقتصادية.

2- توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية في عام 2001 وانشاء برنامج المنطقة الصناعية النوعية، الذين يسمحان للصناعيين لتصدير البضائع الصناعية الى الولايات المتحدة بدون رسوم جمركية عبر الالتزام بقواعد التسعير الاصلي.

3- البدء بتنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية خلال عام 2002.

4- التحاق الأردن بمنظمة التجارة العالمية سنة (2002).

5- إنشاء المجلس الاستشاري الاقتصادي تحت إشراف جلالة الملك ومجموعة من مندوبي القطاعين العام والخاص.

6- إقامة صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية للتقليل من مشاكل الفقر والبطالة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

7- انشاء منطقة إربد التنموية عام 2007 لتكون نواة للعديد من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

8- إنشاء مجلس للسياسات الاقتصادية عام 2016 بهدف تحديد السياسات اللازمة لإنعاش الاقتصاد الأردني.

9- تأسيس شركة الجنوب للإعمار والتطوير في عام 2007وهي شركة مملوكة بالكامل من صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية وتُعنى بتطوير المناطق الجنوبية من المملكة من خلال إقامة مشاريع متميزة تساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق.

10-عقد اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي من اجل تخفيف شروط قواعد المنشأ الخاصة بفئة معينة من المنتجات الأردنية لمدة 10 سنوات، والتي من خلالها يتم زيادة الصادرات الوطنية وفتح اسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية.

11-إطلاق وثيقة الاردن 2025في عام 2015 التي تهدف إلى رفع معدلات النمو وخفض نسب الفقر والبطالة والدين العام وزيادة التنافسية، وتتضمن برامج تنفيذية تنموية تغطي ثلاث فترات من 2016 إلى 2025، وبما يحقق الأهداف الوطنية في مختلف القطاعات.

12- أبرم الأردن اتفاقات مع 59 دولة غير عربية، بما في ذلك التجارة الحرة وتشجيع الاستثمار واتفاقيات الحماية مع الولايات المتحدة؛ واتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري مع اسرائيل واتفاقية تجارة حرة مع كندا؛ واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبيي.

13- بالنسبة لقطاع الطاقة فقد تمكنت الحكومات بعد عام 2012 انجاز قانون الطاقة المتجددة والمشاريع التي أطلقت بموجبه سواء في مجال طاقة الشمس أو الرياح والتي بدأت تنتج فعلا، إضافة إلى النجاح في ادخال الغاز الطبيعي من مصادر عالمية متعددة إلى المملكة.

- **مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية:** تبنى الاردن عدد من الاجراءات لمواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية كان من أبرزها:

- زيادة الاهتمام بالبرامج والمبادرات الهادفة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومحاربة مشكلتي الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وخصوصاً الفئات الأقل حظاً في جميع أنحاء المملكة وذلك من خلال تنفيذ العديد من هذه المبادرات والبرامج التي ساهمت في خفض نسبة الفقر.

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر عام 2002(نحو أردن أفضل)، وذلك بهدف مكافحة الفقر بصورة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الابعاد التعليمية والصحية لبناء قدرات الفقراء وتمكينهم، وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية من خلال تنمية المجتمعات المحلية.

- تنفيذ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي والخطة الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006، لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في قيادة عملية التنمية، وتنفيذ المشاريع التنموية في المناطق الاكثر فقراً وترتفع فيها معدلات البطالة.

- تنفيذ برنامج عمل الحكومة للتشغيل ومكافحة الفقر 2006- 2007، والذي هدف إلى توفير مظلة للحماية الاجتماعية للفقراء غير القادرين على العمل.

- إطلاق مبادرة الأجندة الوطنية في عام 2005, وهي عبارة عن منظومة متكاملة ومتناغمة من السياسات والإجراءات والقوانين على كافة الصعد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلى تحسين نوعية حياة المواطن الأردني، عن طريق توسيع قاعدة صنع القرار، ومعالجة تحديات الأردن الاقتصادية المزمنة، كالبطالة وعجز الموازنة والدين العام، ومساعدة الطبقات الأقل حظا على تحسين أحوالها، وزيادة حجم الطبقة الوسطى.

- تأسيس الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب بالتعاون مع القوات المسلحة وإطلاق برنامج التشغيل الوطني 2008، والذي يهدف إلى اكساب الشباب العاطلين عن العمل المهارات الفنية المطلوبة في سوق العمل، وخاصة في قطاع الانشاءات.

- اصدار الخطة الوطنية لمكافحة التطرف، التي اقرت عام 2014 برئاسة وزير الثقافة وعضوية امناء عامين، وكذلك الاستراتيجية الجديدة لعام 2016، وهما تعملان جنبا الى جنب. والهدف منهما نشر فكر سليم متوازن يضمن مجتمعا آمناً متماسكاً أمام الأخطار المحدقة، حصينا أمام التحديات المختلفة، تشارك فيها المؤسسات المعنية كافة رسمياً وشعبيا.